تبلغ نسبتها إلى التجارة المصرية نحو ١٠٪، كانت مع شركات واشخاص من القطاع الخاص، وقد تمت رغم التعقيدات الكثيرة التي تفرضها السلطات المصرية وقد تم معظم التصدير، في العام الماضي، من قبل شركة كور (للصلب). كذلك فقد صدّرت اسرائيل إلى مصر كميات من الحديد يقدر ثمنها بحوالي ٤½ مليون دولار، ودواجن بمليون دولار، بيض للأكل ١.٢ مليون دولار، زبدة بحوالي ١.١ مليون دولار، بيض للتفريخ ٦٠٠ ألف دولار، علف ١.٦ مليون دولار، وأدوية ومنتجات صناعية ٤٠٠ ألف دولار (**دافار** ٢٤/٣/١٩٨١).

ومن الجدير بالذكر، أنه بالاضافة إلى الوثيقة المذكورة أعلاه، كانت أجهزة الاعلام الاسرائيلية، خلال هذين العامين قد تناولت هذا الموضوع بالبحث. فذكر أحدهم أن المأزق الذي تواجهه عملية التطبيع التجاري، رغم الآمال الكبيرة المعلقة عليها، تعود إلى المركزية الشديدة التي يقوم عليها نظام الحكم في مصر، وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل من تطور العلاقات بين البلدين، عملية بطيئة (تسفي ماعين، **عل همشمار**، ٢٩/٩/١٩٨٠). وذكر أيضاً أن توقعات الخبراء الاقتصاديين في اسرائيل، كانت قد أشارت، في الماضي، إلى أن حجم الصادرات الاسرائيلية إلى مصر سيصل إلى ٦٠ مليون دولار خلال السنة الاولى من توقيع معاهدة السلام. أما الصادرات المصرية فكان متوقعاً لها أن تصل إلى ٢٠ مليون دولار، على أن يغطى الفارق من صادرات النفط الخام لاسرائيل. وتشمل المنتجات الاسرائيلية المصدرة إلى مصر المنتجات المعدنية، الخضروات المعلبة، الكيماويات، المنتجات الطبية، الأدوات الكهربائية، قطع غيار السيارات. وفي المقابل، ستقوم اسرائيل باستيراد الارز والسكر والتبغ والخيوط. ويبدو أن من بين الأسباب التي تقف حاجزاً أمام تحقيق الآمال الاسرائيلية في أن تصبح مصر مستهلكاً للمنتجات الاسرائيلية سبب مفاده «أن الانتاج الاسرائيلي كان موجهاً، طوال سنوات عديدة، إلى الأسواق الاوروبية والأميركية، الأمر الذي لا يتناسب واحتياجات المستهلك المصري، بالاضافة إلى انخفاض القوة الشرائية لديه» (**المصدر نفسه**).

ويلاحظ أن هذه التوقعات كانت سائدة خلال السنة الماضية، قبل المصادقة المصرية على الاتفاق التجاري بين البلدين. إلا أنه وبعد المصادقة عليه، توقع الاسرائيليون خيراً، حيث أعلن الملحق التجاري الاسرائيلي في السفارة الاسرائيلية في القاهرة عوزي ناتانيئل عن شعوره «بأن الوضع أفضل مما كان عليه لأن عملية المصادقة هذه أنهت جميع المماطلات الكثيرة وعمليات التأجيل والانتظار». كما أضاف «لا شك أنه من غير المصادقة على الاتفاق، لم يكن ممكناً توقع بدء التعاون بين قطاعاتنا الاقتصادية والقطاع العام المصري الذي يسيطر كما يعرف الجميع على ٩٠٪ من الاقتصاد المصري» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٠٦، ٣/٣١ و١/٤/٨١، ص ٨).

إلا أن التحفظ ازاء المكاسب التي يمكن تحقيقها في العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل، بقي قائماً. فقد ذكر أحد الكتّاب الاسرائيليين المعروفين، «أن هنالك عقبات موضوعية لا يمكن الاستهانة بها [في الموضوع الاقتصادي]، كالشك القائم لدى الطرفين، واعتبارات الأمن، والخوف من الأعمال الانتقامية العربية ضد أي شركة تقيم علاقات مع اسرائيل». (يوفال اليتسور، **معاريف**، ١١/٨/١٩٨٠). ثم «ان التلميح الذي يبدو واضحاً في بعض الأحيان لم يحن الوقت بعد لتطبيع العلاقات في المجال الاقتصادي، ولا يقتصر أثره على الشركات المصرية فحسب، بل على الشركات الاميركية والاوروبية، والتي كانت قد عرضت في السابق بعض الأفكار بشأن اقامة مشاريع ثلاثية... وهنا تكمن الخطورة... ولا يتمثل الضرر الذي لحق باسرائيل بسبب التطبيع الواهي للعلاقات مع مصر، في ميزان المدفوعات فقط، بل إنه ضرر جوهري وعميق ويثير الكثير من التساؤلات حول مسار السلام بكامله» (**المصدر نفسه**).

**هند أبو شرار**